معرفا للحيوان الناطق لانا نقول معنى الاستلزام ان يكون تصوره
هو المقتضي والموجب لتصور ذلك الشيء ويجب تقدمه بالضرورة
وليس تصور الانسان يقتضي ويوجب تصور الحيوان الناطق
بل الامر بالعكس كما مر ومن ذلك تعلم ما في كلام الشيخ من النظر فتامل
ثم رايت السيد الشريف في الطوالع واصله للامام ايضا واجاب عنه قوله
بغير القول ممنوع كما لا يخفى وان اراد به المعقول فقد يعارضه
ظاهر قول المتن الحد قول الخ فان المتبادر من اللفظ الدال وان اراد الاعم
فلم لا يجوز التعريف بالخط مثلا فانه يدل على اللفظ واللفظ يدل على المعنى
فليتامل المحاشي ح قوله القضية قول يقتضي صحة السكوت عليه
قضاء وحكم قيما ينبغي على شيء فعلية بمعنى مفعوله وان تركت الصلة لكثرة
الاستعمال النسبي وليس ايضا ما نصه قال في التلويح اعلم ان المركب التام
المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية
ومن حيث الاحتمال المذكور خبرا ومن حيث افادته
الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزء من الدليل مقدمة ومن حيث
يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن
حيث يقع في العلم والسئل عنه مسئلة فالذات واحدة والاختلاف
بالاعتبارات باختلاف الاعتبارات والمحكوم عليه في القضية يسمى
موضوعا والمحكوم به يسمى محمولا وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر
ومحموله اكبر النسبي كلامه واقول ظاهره او صريحه يقتضي ان النسبة
اسم للفظ المركب وقد صرح بعضهم عند تعريف القياس بانه قول مؤلف
من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر والمراد بالقول الا

الاخر هو القول المعقول اذ هو الذي يلزم بخلاف الملفوظ وسوء
حمل القول في قوله في التعريف قول مؤلف على الملفوظ والمعقول للحرر
ولعل المخالفة مندفعة ان شاء الله تعالى سبحانه ثم اقول ايضا قد تقدم
ادخلوا في التعريف تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب كلام الشك
الساهي والمجنون والظاهر بل المتعين ان اهل المنطق لا يطلقون عليه
قضية ولا خبرا اذ هو من قبيل التصور ثم رايت في بعض الشروح
بعد ان ذكر ما قاله في التلويح مع زيادة في الاعتبارات ما نصه والذي
هو دقيق ونظر المنطقي تحقيق وهو ان نعرف القضية بانها نسبة
يصح ان يقال فيها انها صادقة او كاذبة ليكون هي بسيطة والتصو
رات الثلاث شرط لها على حد التصديق على المذهب المختار الحكمي
فانه عند الحكما هو النسبة المذكورة والتصورات الثلاث شرط لها
دون مذهب الامام فانه عنده مجموع التصورات الاربع ان جعل ح
تصورا او مجموع التصورات الثلاث والحكم ان جعل فعلا فالتصورات
الثلاث شرط والحاصل ان التعريف علم تلك النسبة والقضية علم
تلك النسبة المعلومة النسبي المخصوص نقله منه ثم نقل ايضا عن الشيخ
انه لا تصديق في قولنا بقابل ان العسل مرة في قضية فانه كان
عنده قضية فتوجد القضية بدون التصديق والقضية
تقتضي الحكم ولا حكم ههنا فلا قضية وان لم يكن قضية فيصدق
عليه التعريف لانه يكذب قائله فيه ويمكن تصديقه وجوابه كما مر
ان ارباب الفن يلتفتون الى جانب المعنى فلا يهمهم ان يحسبه
المعنى تصديقا او قضية والالفاظ اذا وقع بحذائها المعاني تكون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)